جمعية بوصلة للأعمال الاجتماعية

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

في إطار برنامج الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان المتعلق بالشراكة مع جمعيات المجتمع المدني في مجال التواصل حول
آليات الديمقراطية التشاركية للنهوض بالمشاركة المواطنة برسم سنة 2023

جمعية بوصلة للأعمال الإجتماعية بدعم من الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تنظم مشروع :

تـــــواصل
للنهوض بالمشاركة المواطنة بإقليـــــم الـــــرحامنة

المشاركة المواطنة
المشاركة المواطنة في الدستور

البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد
www.tacharokia.ma

المشاركة المواطنة

تشكل المشاركة المواطنة أهم التحديات الراهنة التي تحتاج إلى انخراط فعلي وتبني مقاربات قادرة على تكريس الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز أدوار المجتمع المدني وكمحرك لعجلة التنمية المنفتحة، وذلك عملا بمضامين دستور سنة 2011 وإدراكا للمكانة التي أصبح يحتلها الفاعل المدني في صناعة القرار، مما يتطلب تعزيز تواجده كما وكيفا نقيض ما أفرزته التجارب السابقة، وبالتالي تمكينه من حضور رفيع في مختلف الأصعدة.

إن إثارة النقاش العام حول قضايا الديمقراطية التشاركية ودعم المشاركة المواطنة مسألة حيوية وضرورة حتمية من أجل تحسين أدوار المجتمع المدني ودعمه وتمكينه من المساهمة الفعلية في مختلف القضايا المجتمعية. وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة في شتى مناحي الحياة خاصة مع إحداث قطاع حكومي يتبنى التأطير والتنسيق بين السياسات الحكومية ذات الصلة.

على ضوء ما سبق، يأتي هذا المشروع الذي يحمل اسم: "برنامج تواصل للنهوض بالمشاركة المواطنة" من أجل الاسهام في مواكبة وتقوية مكونات المجتمع المدني بإقليم الرحامنة وبالتالي تمتيعه بأدواره الدستورية.

المشاركة المواطنة

المشاركة المواطنة هي إشراك المواطنات والمواطنين ومساهمتهم في إيجاد الحلول المناسبة لحاجياتهم الأساسية. وهي وسيلة لتقوية الديمقراطية المحلية في تكامل مع الديمقراطية التمثيلية.

وتهدف المشاركة المواطنة إلى تحسين جودة وفعالية العمل العمومي المحلي، وتسمح بانخراط المواطنات والمواطنين وتعبئتهم في التنمية الشاملة للتراب الوطني.

المشاركة المواطنة في الدستور

دستور 2011 هو أول نص دستوري في تاريخ المغرب يكرس الديمقراطية التشاركية كإحدى الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي، إلى جانب مرتكزات أخرى تشكل منظومة متعددة الأبعاد في مجال ممارسة السلطة وتدبير الشأن العام.

وجاء في الفصل الأول من الباب المتعلق بالأحكام العامة ما يلي: "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة."

و خصص الدستور عدة فصول تتعلق بالمشاركة المواطنة:

* يؤكد الفصل 12 منه على دور الجمعيات وكيفيات مساهمتها في إطار الديمقراطية التشاركية: " تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون."

* ينص الفصل 14 على حق المواطنين والمواطنات، ضمن شروط يحددها قانون تنظيمي، في تقديم ملتمسات في مجال التشريع.
* نجد في الفصل 15 من الدستور على أنه " للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، بالإضافة إلى الحق في الحصول على المعلومة، الذي كرسه الفصل 27 من الدستور والذي يعد رافعة للديمقراطية التشاركية.

* أكد الفصل 136 من الدستور على أن على مجالس الجماعات الترابية أن تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها.

كما يُمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله، طبقا للفقرة الثانية من الفصل 139.

المشاركة المواطنة في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية

تضمنت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية عدة مقتضيات تتعلق بإعمال آليات الديمقراطية التشاركية على المستويات المحلية الثلاث.
فالقوانين التنظيمية الثلاث تحث الجماعات الترابية على وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد وتتبع وتقيم السياسات العمومية.
إذ نص القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات على إحداث، لدى مجلس الجهة، ثلاثة هيئات استشارية وهي:

1. هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا الجهوية المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع؛
2. هيئة استشارية تختص بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب؛
3. هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي.

وينص الفصل 13 على أن " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها".

بالنسبة للمشاركة المواطنة على المستوى الترابي، يجب استحضار ثلاث آليات:

1. الهيئات الاستشارية على مستوى الجهة، العمالة أو الإقليم، والجماعة.
2. العرائض الترابية سواء المقدمة من الجمعيات أو المواطنين.
3. آليات الحوار والتشاور الأخرى التي ترك القانون لمجالس الجماعات الترابية حرية إحداثها وفق أنظمتها الداخلية.